الإفلات من العقاب لم يعد كما كان: 71 مجتمعًا يتصدى لشركات

17 :

العدالة في واحدة من المناسبات النادرة التي اتخذت فيها المجتمعات المحلية إجراءات قانونية للدفاع عن نفسها ضد الأفعال الضارة لشركات قطع الأشجار، كانت منظمة هناك لدعمهم. معًا، كجزء من مشروع صوت المواطن من أجل التغيير 4 المدعوم من الاتحاد الأوروبي و ، حققوا انتصارًا للمجتمعات المتضررة. الحقائق:

تتحمل المجتمعات القريبة من امتيازات

الغابات وجود شركات الأخشاب وأنشطة قطع الأشجار، مما يقلل من وصولهم إلى الأراضي المشتركة ويعطل حياتهم. لذلك، يجب على أعضاء المجتمع الحصول على تعويض من الشركات ومشاركة الفوائد، وفقًا لمواصفات اتفاقية تعاقدية دفتر الشروط . في جمهورية الغابون، ينص الأمر 501 4102 الصادر في 6 مايو 4102 على أنه يجب دفع 008 فرنك سيفا لكل متر مكعب 34.1 دولار أمريكي ،

محسوبة على حجم الاستغلال السنوي، إلى صندوق التنمية المحلية لمشاريع ذات مصلحة جماعية، تحت إشراف لجنة إدارة المشاريع . ما يحدث فعليًا مختلف تمامًا. خلال بعثات المراقبة المستقلة لتقييم قانونية عمليات قطع الأشجار، كان أعضاء ، وهي منظمة بيئية وحقوقية للمجتمعات والشعوب الأصلية،

يسمعون عن كيفية تملص شركات قطع الأشجار من التزاماتها

مشاركة الفوائد مع المجتمعات. تشرح غريس نتصام-أولومو، موظفة قانونية في : نحن نتبنى رؤية شاملة لمهمة المراقبة المستقلة لدينا؛ بالنسبة لـ ، تشمل هذه المهمة ليس فقط الجوانب الحرجية

ولكن أيضًا كل ما يتعلق بالالتزامات الاجتماعية. لذلك، ذهبنا إلى محافظة أوجوي-إيفيندو للتحقق من الشائعات، لنرى بأنفسنا ما إذا كانت العقود تُنفذ.

اكتشفوا عدم الامتثال الواسع النطاق للالتزامات الاجتماعية. كانت صناديق التنمية المحلية إما فارغة أو شبه فارغة. عادةً ما كانت المشاريع المجتمعية، التي تم التحقق منها من قبل ، لا تزال تتلقى أي تمويل؛ كانت المشاريع القليلة التي تم تمويلها وبدأت تُهجر بشكل روتيني على طول الطريق. أحيانًا تُركت المدارس بدون مقاعد أو طاولات، أو سقطت في حالة سيئة قبل

أن تُستخدم؛ كانت الثعابين قد استولت على المناطق التي كان من المفترض أن يكون فيها نزل، حيث كان يجب أن يُسكن معلم. أحيانًا لم يتم إجراء تقييم حجم الأخشاب لسنوات. في الغالبية العظمى من الحالات، لم تستفد السكان من أي شيء. تضيف نتصام-أولومو، القانون الحالي لا ينص على عقوبة مرتبطة بهذا الالتزام - لا يوجد حافز للامتثال، لذا عادةً ما تقوم الشركات بالقطع

وعندما تنتهي، تجمع أغراضها وتغادر. الإفلات من العقاب ليس كما كان عليه في السابق: 71 مجتمعًا يقاومون شركات قطع الأشجار استخدمت منظمة الغابونية البيانات الدقيقة التي تم جمعها من خلال أنشطتها المستقلة لمراقبة الغابات لدعم التقاضي المجتمعي - وللفوز. الغابون مساكن غير مكتملة للمعلمين في قرية مبس

-- 1 من 3 --

كانت النتيجة وضعًا مؤسفًا للمجتمعات التي ألهمت اللامبالاة بين السلطات الحرجية. بعد استنفاد جميع الحلول الودية دون جدوى، اصطدمت المجتمعات بجدار. دفتر الشروط ليس وعدًا بلا معنى، بل يشكل عقدًا مدنيًا. كانت الشركات ببساطة تعتمد على حقيقة أن المجتمعات لن تمتلك الأدوات للتنقل في ممرات العدالة. لكن تمتلكها.

الإجراء القانوني: بمساعدة محامي ودعم

ةيندم ىوعد تمدقو ىواكشلا تغاصو ،ةلدألا تعمج ؛تاعمتجملا تدعاس ، 4 أمام محكمة ماكوكو الابتدائية في 03 أغسطس 9102 التي وحدت 71 مجتمعًا ضد تسع شركات قطع أشجار. كانت هذه هي المرة الأولى التي تجرؤ فيها المجتمعات على الدفاع عن نفسها بهذه الطريقة، وقد أثار هذا القضية ضجة محلية. في سياق النزاع، تم استجواب المسؤول الإقليمي من قبل المحكمة

ته رئيسًا لـ ؛ لم يتردد في الاتصال بـ للتعبير عن استيائه بنبرة تهديد. توضح نتصام-أولومو الأمور. أعدناه بسرعة إلى المسار الصحيح من خلال الإشارة إلى أن هذه كانت دعوى قانونية بحسن نية، وأن الحقائق لم تكن غير صحيحة، وأشرنا إلى أنه، كرئيس للجنة إدارة الصندوق، لم يفعل شيئًا لحل الوضع. يجب أن تكون القضية قد

أثارت غضب القاضي: تم إصدار
قراره لصالح المجتمعات بعد شهر فقط، في 03 سبتمبر 9102. تم الأمر للشركات بدفع كل ما هو مستحق للمجتمعات من 4102 إلى 8102 - بإجمالي 787,669,021 فرنك سيفا 079,512 دولار أمريكي - إلى صندوق التنمية المحلية. ثم ماذا؟ سيكون من الجميل أن تنتهي القصة مع الدفع المناسب للمتأخرات، لكن الواقع أكثر تعقيدًا. نحن الآن محاصرون في مواجهة كبيرة، تتنهد
نتصام-أولومو. في الواقع، من بين الشركات التسع المدانة، لا يمكن العثور على بعضها - إما أنها غادرت المنطقة، أو غيرت اسمها لإخفاء خداعها بشكل أفضل - والبعض الآخر يتعنت، ومن المحتمل أن تكون واحدة منها مفلسة. نحن واصل الضغط، تقول نتصام-أولومو. بدأت إجراءات أخرى، هذه المرة بقدرتها الخاصة ومع الدعم المستمر من 4. تهدف الدعوى المدنية إلى
إجبار الشركات على الدفع. يتم تقديم إجراءات جنائية ضد ثلاثة مقاولين فرعيين كان من المفترض أن ينفذوا المشاريع ذات المصلحة المحلية، والذين تلقوا كامل المدفوعات لكنهم لم يكملوا العمل. كما علمت أنه، من وراء الكواليس، تحاول يد سياسية الاستيلاء على بعض هذه الأموال. هذا مبلغ كبير من المال، والعديد من العيون عليه. بشكل أكثر تشجيعًا، اتصلت
حدى الشركات التسع بـ لتقول إنها قد أنشأت برنامج دفع، وأن المبالغ المستحقة ستدفع بدءًا من أكتوبر 0202، وأن المشاريع المنتظرة منذ فترة طويلة ستكتمل بحلول أبريل 1202. في الغالبية العظمى من الحالات، لم تستفد السكان من أي شيء.
-- 2 من 3 --
ليس عبثًا هذه القضية القضائية بعيدة عن كونها تمرينًا في العبث. من بين النتائج الإيجابية لمجتمعات الغابات هو ارتفاع مصداقية : أصبحت خبرتهم مطلوبة الآن من قبل القطاع الخاص لمساعدتهم في الوفاء بالالتزامات الاجتماعية قبل حدوث المشاكل. ربما رأت الشركات الكتابة على الجدار: لوضع حد لـ الممارسات الشبيهة بالمافيا في قطاع الأخشاب، أصدرت الغابون
دعوة للنظام، تتطلب من شركات قطع الأشجار اعتماد عملياتها بحلول عام 2202. إن الوفاء بالالتزامات الاجتماعية هو شرط للاعتماد. لم تُربح المعركة بعد، لكن معركة أكبر بكثير قد بدأت. تتعلق هذه القضية الفورية فقط بمحافظة أوجوي-إيفيندو، لكن عدم الامتثال للالتزامات الاجتماعية منتشر وعواقبه تمس تقريبًا جميع المجتمعات المتأثرة بقطع الأشجار في جميع أنحاء
لغابون. تواصل تزويد المجتمعات بالأدوات التي تحتاجها للدفاع بشكل أفضل عن حقوقها ضد شركات الغابات غير الأخلاقية. بدأت المجتمعات تدرك أنها يمكن أن تتخذ إجراءات، ويظهر هذا المثال أن النجاح في قاعة المحكمة ممكن. تستعيد المجتمعات الأمل. تنسب المنظمة نجاحها إلى مراقبة الغابات المستقلة - كما تم تفسيرها بشكل واسع. تقول نتصام-أولومو، أردنا أن
نتجاوز مهام التحليل وتقديم التوصيات؛ أردنا أن نرى الأمور حتى النهاية. أردنا التأكد من أن أصوات المواطنين تُسمع بصوت عالٍ. لقد حققنا مكاسب ملموسة: لم نسمع أي تعليقات سلبية، ولا حجج مضادة. ترى السكان المحليون أننا ملتزمون، ونسعد لرؤية أن العديد منهم يثقون بنا، ويتوجهون إلينا حتى نتمكن من مرافقتهم في أنشطتهم - هذه هي أعظم إنجازاتنا. مقابلة مع غريس
نتصام-أولومو، 71 سبتمبر 0202؛ نيكول جيرار نحن سعداء لرؤية أن العديد من السكان المحليين يثقون بنا، ويتوجهون إلينا حتى نتمكن من مرافقتهم في أنشطتهم - هذه هي أعظم إنجازاتنا. 71 مجتمعًا تجرأوا على الدفاع عن أنفسهم في حكمة، بمساعدة ودعم 4 1 إجراء قانوني فاز به المجتمعات 9 شركات غابات تم الأمر بدفع تعويضات 8 بعثات لمراقبة الغابات
المستقلة تم تنفيذها بدعم من 4 1 فيديو تتردد فيه أصوات المجتمعات 1 الأمر 501 من الأمر 501 4102 الصادر في 6 مايو 4102 الذي يحدد نموذج الاتفاقية التعاقدية المنصوص عليها في المادة 152 من القانون 61-10 الصادر في 13 ديسمبر 1002 قانون الغابات في جمهورية الغابون 1 دعوة للنظام من حكومة الغابون، تتطلب من شركات قطع الأشجار اعتماد عملياتها 1 اقتراح تعديل
القواعد الحالية يهدف إلى إرفاق عقوبات بالجرائم المتعلقة بدفتر الشروط - عالق حاليًا في البرلمان الوطني. نظرة سريعة قاد مركز جامعة ولفرهامبتون للتنمية والتدريب الدولية مشروع أصوات المواطنين من أجل التغيير
نييمكحلا ريغ نيلعافلا نم ةمادتسمو ةيوق ةكارش ءاشنإل ةميمصت مت يذلا 4

لمراقبة الغابات □ □ □ □ □ □ أو الفاعلين في المجتمع المدني في
الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الغابون وجمهورية الكونغو. سعى المشروع لمعالجة
هذا التحدي من خلال تعزيز قدرة وتأثير واستدامة المنظمات □ □ لأداء وظائف المراقبة الأساسية. لمعرفة المزيد، تفضل
□ □ □ □: □ □ □ □ □ □ □. □ □ □. □ □ □ □ □ □4 □.